

العلاقة بين الفساد و النمو الاقتصادي و الفقر

/إعداد الطالب

تركي هريش عبدالله الزهراني

/إشراف

د. الفصيل عبد الحميد

د. فايز جراد

:العام الدراسي

2026

مقدمة:

تعد دراسة التداخل الوظيفي بين الفساد، والنمو الاقتصادي، والفقر حجر الزاوية في أدبيات التنمية الاقتصادية المعاصرة. فلم يعد الفساد يُنظر إليه كمجرد انحراف سلوكي فردي، بل كظاهرة مؤسسية معقدة وعائق هيكلي يعيد تشكيل مسارات الازدهار والعدالة الاجتماعية في الدول. ويُعرف الفساد في السياق الأكاديمي الرصين بأنه "إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة"، وهو تعريف يغطي طيفاً واسعاً من الممارسات تشمل الرشوة والاختلاس، والمحاباة، وصولاً إلى ظاهرة "استيلاء الدولة" التي تعيد توجيه السياسات العامة لخدمة نخب ضيقة.

(Principal-Agent Theory) الإطار المفاهيمي والنظري ينطلق التحليل الاقتصادي للفساد من نظرية "الوكيل والأصيل" حيث يمثل المسؤول العام "الوكيل" الذي يتصرف نيابة عن المجتمع "الأصيل". ويحدث الفساد عندما تتوفر للوكيل سلطة تقديرية واسعة مع غياب آليات المساءلة والشفافية، مما يخلق حوافز لاستغلال هذه السلطة لتحقيق منافع شخصية على حساب الصالح العام. وتتنوع أشكال هذه الظاهرة بين "الفساد الكبير" الذي يمارس في المستويات العليا للدولة ويشمل العقود السيادية، و"الفساد الصغير" الذي يواجهه المواطنون يومياً للحصول على الخدمات الأساسية.

الفساد والنمو: بين "الرمل" و"التشحيم" انقسمت الأدبيات الاقتصادية تاريخياً حول أثر الفساد في النمو إلى مدرستين؛ أن الفساد عائق جوهري يزيد تكاليف (**Sand the Wheels**) "ترى الأولى"، وفق فرضية "الرمل في العجلات" أن (**Grease the Wheels**) "المعاملات ويشوه تخصيص الموارد. وفي المقابل، اقترحت فرضية "تشحيم العجلات" الرشوة قد تعمل كآلية لتجاوز البيروقراطية المتصلبة في الدول ذات المؤسسات الضعيفة. ومع ذلك، فإن التراكم المعرفي الحديث يميل حاسماً لدعم فرضية "الرمل"، حيث أثبتت الدراسات أن الفساد يشجع البيروقراطيين على خلق مزيد من "الأشرطة الحمراء" لزيادة فرص الابتزاز.

القنوات الاقتصادية الكلية وأثر الإفقار يؤثر الفساد في النمو عبر مسارات متعددة، أبرزها تثبيط الاستثمار، حيث يعمل بمثابة "ضريبة غير قانونية" تقلل ربحية المشاريع وتطرد الاستثمار الأجنبي المباشر. كما يشوه الفساد نوعية الإنفاق العام، إذ يميل المسؤولون لتفضيل المشاريع الضخمة التي تسهل فيها "العمولات"، على حساب قطاعي الصحة والتعليم اللذين يتميزان بعائد اجتماعي عالٍ وفرص أقل للرشوة.

أما على الصعيد الاجتماعي، فإن الفساد يعد محركاً أساسياً لعدم المساواة والفقر. وتؤكد الدراسات أن الفساد المرتفع يرفع من "معامل جيني" لعدم مساواة الدخل، لأن مكاسبه تتركز في يد النخب، بينما يتحمل الفقراء التكلفة الأكبر عبر فقر القدرات "النتاج عن تفويض الوصول للخدمات الأساسية. وتكتمل الصورة بوجود "حلقة مفرغة"، حيث يسبب الفساد الفقر، والفقر بدوره يضعف الرقابة الشعبية ويجبر المهمشين على دفع "الرشوة الصغيرة" كاستراتيجية للبقاء، مما يكرس "فخ الفقر والفساد".

ختاماً، تؤكد التقارير الدولية أن الفساد هو "قوة تآكلية" تقوض قدرة الدول على تقديم نمو شامل ومستدام. ولذلك، فإن كسر هذه الحلقة يتطلب تحولاً نحو "الحوكمة الذكية" والرقمنة لتقليل التفاعل المباشر بين الموظف والمواطن، مع تعزيز الشفافية كمتطلب سابق لأي استراتيجية جادة لخفض الفقر.

مشكلة الدراسة

ذاتية التغذية، حيث يتداخل الفساد (Vicious Circle) "تتبلور مشكلة الدراسة في الوجود الفعلي لـ "حلقة مفرغة والفقر والنمو الاقتصادي في علاقة سببية متبادلة تجعل من الصعب معالجة أي طرف منها بمعزل عن الآخر: وتتجلى أبعاد هذه المشكلة في المحاور التالية

الفساد كعائق بنيوي للنمو (فرضية الرمل في العجلات): تكمن المشكلة في أن الفساد لا يمثل مجرد تكلفة . 1. إضافية، بل يعمل كـ "قوة تآكلية" تقوض كفاءة الإنتاج الكلية. فهو يعمل بمثابة "ضريبة غير قانونية" تزيد من تكاليف المعاملات وتخلق حالة من عدم اليقين التي تطرد الاستثمارات المحلية والأجنبية. وتشير الدراسات القياسية إلى أن % الدول التي تعاني من فساد مرتفع تشهد تسرباً كبيراً في استثماراتها العامة؛ فعلى سبيل المثال، يؤدي تسرب 10 من الاستثمارات العامة بسبب الفساد إلى خسارة سنوية في النمو تبلغ نحو 2.6 نقطة مئوية

تشويه الإنفاق العام وإعادة إنتاج الفقر: تتمثل المشكلة في انحراف بوصلة الإنفاق الحكومي بعيداً عن الفئات 2. المستهدفة. يميل المسؤولون الفاسدون لتوجيه الموارد نحو المشاريع الرأسمالية الضخمة (كالأسلحة أو البنية التحتية المعقدة) لأنها تتيح فرصاً أكبر للاختلاس والعمولات، وذلك على حساب القطاعات الحيوية للفقراء كالتعليم والصحة هذا التشويه يؤدي إلى ما يُعرف بـ "فقر القدرات"، حيث يُحرم الفقراء من الوصول العادل للخدمات الأساسية، مما يقلل من فرصهم في اكتساب المهارات اللازمة للارتقاء الاقتصادي ويؤبد وضعهم المتدني عبر الأجيال

اتساع فجوة عدم المساواة (تأثير معامل جيني): يؤدي الفساد إلى تركيز الثروة في يد نخبة ضيقة مرتبطة 3. بالسلطة، مما يرفع من "معامل جيني" لعدم مساواة الدخل. إن المكاسب الناجمة عن الفساد هي مكاسب احتكارية بطبيعتها، حيث يتحمل الفقراء التكلفة الأكبر من خلال تدني جودة الخدمات العامة، بينما تجني النخب عوائد "استيلاء الدولة" على الموارد. وتشير الأدلة إلى أن زيادة الفساد بمقدار انحراف معياري واحد ترتبط بانخفاض نمو دخل الـ الأفقر في المجتمع بمعدل يصل إلى 7.8 % سنوياً 20%

علاقة التغذية المرتدة (الفخ المزدوج): تتفاقم مشكلة الدراسة عند تحليل اتجاه السببية؛ فبينما يسبب الفساد الفقر 4. "إن الفقر بدوره يعزز الفساد. فالفقراء، بسبب افتقارهم للقوة السياسية والمعلوماتية، يضطرون لدفع "الرشاوى الصغيرة للحصول على حقوقهم، مما يجعل الفساد جزءاً من استراتيجية البقاء اليومي. هذا الفخ يجعل برامج مكافحة الفقر غير فعالة في بيئات المؤسسات الضعيفة، حيث يتم تحويل موارد الدعم الاجتماعي نحو الفئات الأكثر نفوذاً

خلاصة المشكلة: إن الفساد في الدول محل الدراسة ليس ظاهرة عارضة، بل هو عائق مؤسسي يعيد تشكيل مسارات النمو لصالح "الريعية" على حساب "الإنتاجية"، ويحول مؤسسات الدولة من أدوات لتحقيق العدالة الاجتماعية إلى أدوات لتوسيع فجوة الفقر وتهميش الفئات الضعيفة

أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من التقاطع الحيوي بين ثلاثة من أكثر التحديات تعقيداً في الاقتصاد التنموي المعاصر: الفساد، عجز النمو، واستدامة الفقر. وتتجلى هذه الأهمية في الأبعاد التالية

الأهمية العلمية والنظرية (فك الاشتباك المفاهيمي): تكمن الأهمية في الحاجة الملحة لفهم التداخل الوظيفي بين 1. هذه المتغيرات الثلاثة، حيث لا يعمل الفساد كظاهرة معزولة بل كـ "قوة تآكلية" تقوض أركان الدولة

تساهم الدراسة في إثراء الجدل الأكاديمي حول فرضيتي "الرمل" و "التشجيم" في عجلات الاقتصاد، مؤكدة على ضرورة تجاوز النظرة التبسيطية للفساد والتركيز على أثره الهيكلي طويل الأمد على كفاءة المؤسسات

كما تبرز الأهمية في تحليل "العلاقة السببية ثنائية الاتجاه"؛ فالدراسة لا تكتفي ببحث أثر الفساد في الفقر، بل تبحث كيف يولد الفقر بيئة حاضنة للفساد، مما يخلق "فخاً" مؤسسياً يصعب الفكاك منه

الأهمية الاقتصادية (تحليل قنوات انتقال الأثر): تكتسب الدراسة نقلاً كبيراً من خلال الكشف عن القنوات الدقيقة 2. التي ينتقل عبرها أثر الفساد إلى الفئات الأشد فقراً. ومن أبرز هذه القنوات

قناة الاستثمار: حيث يعمل الفساد كضريبة غير قانونية ترفع تكاليف المعاملات وتطرد الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI).

مما، (TFP) "قناة الإنتاجية: تساهم الدراسة في توضيح كيف يؤدي الفساد لتآكل "الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج يؤدي لخسائر نمو حقيقية؛ حيث أثبتت النماذج القياسية أن تسرب 10 % من الاستثمارات العامة قد يكلف الدولة خسارة سنوية تصل لـ 2.6 نقطة مئوية من نموها

تشويه الإنفاق العام: تبرز الأهمية في تحليل انحراف الموارد نحو مشاريع ضخمة تخدم النخب (مثل التسليح) على حساب قطاعات التعليم والصحة التي تمثل شريان الحياة للفقراء

الأهمية الاجتماعية (العدالة التوزيعية وفقر القدرات): تأتي أهمية الدراسة من معالجتها لأثر الفساد على "معامل 3. جيني" وتفاقم فجوة التفاوت الطبقي

، "إن فهم كيف يحرم الفساد الفقراء من الوصول العادل للخدمات الأساسية يؤدي إلى نشوء ما يعرف بـ "فقر القدرات حيث يصبح الفقر متوارثاً نتيجة تدني جودة رأس المال البشري. وتبرز هنا الأهمية في تقديم تحليل لآليات "استيلاء الدولة" التي تجعل برامج الدعم الاجتماعي تسرب مواردها لغير مستحقيها

الأهمية التطبيقية والسياساتية (دعم صناع القرار): تتمثل القيمة العملية للدراسة في تقديم توصيات مبنية على 4. أدلة قياسية حول كيفية تعزيز الحوكمة والرقمنة كأدوات لتحفيز النمو الشامل. الدراسة تفتح آفاقاً لتصميم سياسات خاصة الهدف 16 المتعلق بالسلام والعدل والمؤسسات القوية، (SDGs) تنموية تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة كما تساهم في فهم "مفارقة شرق آسيا" مقابل الواقع الأفريقي أو العربي، مما يساعد في نقل الدروس المستفادة حول كيفية كسر حلقة الفساد في البيئات المؤسسية الضعيفة

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العلمية والتطبيقية التي تفكك العلاقة التفاعلية بين الفساد والنمو والفقير ، وذلك وفقاً للمحاور التالية

أولاً: تحليل الأثر الديناميكي للفساد على النمو الاقتصادي

يهدف البحث إلى تحليل الأثر المباشر وغير المباشر للفساد على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأمدين GMM و ARDL الطويل والقصير باستخدام نماذج قياسية متقدمة مثل

،تسعى الدراسة لتقدير حجم التراجع في الاستثمارات المحلية والأجنبية الناتج عن حالة عدم اليقين التي يخلقها الفساد "معتبرة إياه "ضريبة غير قانونية

ثانياً: بحث القنوات الوسيطة وآليات الإفكار

"تهدف الدراسة إلى بحث أثر الفساد في زيادة حدة التفاوت في توزيع الدخل عبر مراقبة التغيرات في "معامل جيني يسعى البحث للكشف عن قنوات "تسرب" الإنفاق العام، حيث يتم توجيه الموارد نحو مشاريع ضخمة تخدم النخب (مثل التسلح (على حساب قطاعات التعليم والصحة

تحلل الدراسة أثر الفساد في تقويض برامج شبكة الأمان الاجتماعي، مما يؤدي إلى فشل سياسات استهداف الفقراء وتحويل الدعم لغير مستحقه

ثالثاً: استكشاف الدور المعدل لجودة المؤسسات والحوكمة

تسعى الدراسة لتقييم مدى قدرة نظم الحوكمة الرشيدة على العمل كآلية وقائية تخفف من الآثار الإفقارية للفساد. تهدف الدراسة لاختبار "فرضية الرمل" مقابل "التشحييم" في ظل تباين مستويات سيادة القانون وفعالية الحكومة يعمل البحث على تحليل "العلاقة السببية ثنائية الاتجاه" بين الفساد والفقير للتأكد مما إذا كانت مكافحة الفساد شرطاً مسبقاً لنجاح استراتيجيات خفض الفقر

رابعاً: المقارنة المؤسسية وتقديم التوصيات السياسية

تستهدف الدراسة فهم "مفارقة شرق آسيا" "نمو مرتفع رغم الفساد (ومقارنتها بالواقع الأفريقي والعربي لتحديد العوامل المؤسسية التي تحيد أثر الفساد السلبي

يسعى البحث لتقديم مقترحات عملية لصناع القرار حول التحول نحو "الحوكمة الذكية" والرقمنة لتقليل التفاعل المباشر بين الموظف والمواطن وسد ثغرات الرشوة

SDG) تهدف الدراسة في النهاية إلى صياغة استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة لضمان تحقيق نمو شامل ومنصف (16

تساؤلات الدراسة

التساؤل الرئيسي: إلى أي مدى يؤثر الفساد المؤسسي في تقويض مسارات النمو الاقتصادي وإعادة إنتاج دائرة الفقر في الدول محل الدراسة؟

التساؤلات الفرعية:

المحور الاقتصادي (النمو والاستثمار) 1.

ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأمدين (CPI) ما هي طبيعة العلاقة القياسية بين مؤشر مدركات الفساد الطويل والقصير؟

عبر زيادة تكاليف (Sand the wheels) "هل يعمل الفساد في البيئة المدروسة وفق فرضية "الرمل في العجلات (Grease the wheels) "المعاملات، أم تبرز شواهد تدعم فرضية "التشحيم

وتراكم رأس المال المادي؟ (FDI) كيف يؤثر الفساد في حجم وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر

المحور الاجتماعي (الفقر وعدم المساواة) 2.

(Gini Coefficient) "كيف يساهم الفساد في زيادة حدة التفاوت في توزيع الدخل ورفع قيمة "معامل جيني

بين انتشار الفقر ومستويات الفساد، بحيث يغذي كل (Granger Causality) هل توجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه منهما الآخر في حلقة مفرغة؟

ما هو الأثر الكمي للفساد على معدل نمو دخل الفئات الأشد فقراً (الـ 20% الأقل دخلاً) (مقارنة ببقية فئات المجتمع؟

المحور المالي والمؤسسي (الإنفاق العام والحوكمة) 3.

كيف يؤدي الفساد إلى تشويه هيكل الإنفاق العام وتحويل الموارد من القطاعات الحيوية (التعليم والصحة) (إلى مشاريع ضخمة تخدم النخب؟

وفعالية الحكومة في تخفيف حدة الآثار السلبية للفساد على (Regulatory Quality) هل تساهم جودة المؤسسات الفقراء؟

المحور المقارن 4.

لماذا تباينت تجربة دول شرق آسيا (المفارقة الآسيوية) (في تحقيق النمو رغم الفساد، مقارنة بالتجربة الأفريقية التي شهدت ركوداً وتعميقاً للفقر؟

ما هي الدروس المستفادة من سياسات مكافحة الفساد في الدول ذات الدخل المتوسط (مثل الأردن أو السنغال) (لتقليل معدلات البطالة والفقر؟

فروض الدراسة

تتبلور فروض الدراسة في ضوء الأطر النظرية والنتائج القياسية التي تناولتها الأدبيات الاقتصادية حول الفساد والنمو، والفقر، ويمكن صياغتها بشكل تفصيلي لتشمل الجوانب التالية

الفرضية الرئيسية:

يؤثر الفساد المؤسسي سلباً وبشكل جوهري على مسارات التنمية المستدامة، حيث يعمل كعائق بنيوي يقلل من كفاءة النمو الاقتصادي ويؤدي إلى اتساع فجوة الفقر وعدم المساواة من خلال تشويه قنوات توزيع الموارد

الفرضيات الفرعية:

1. الفرضية المتعلقة بالنمو الاقتصادي (فرضية "الرمل في العجلات")

توجد علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين نقشي الفساد ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد؛ حيث يعمل يزيد من تكاليف المعاملات ويقلل من الإنتاجية الكلية (Sand the Wheels) "الفساد بمثابة رمل في العجلات (TFP) لعناصر الإنتاج

من خلال زيادة حالة عدم اليقين والعمل كـ "ضريبة (FDI) يؤدي الفساد إلى تثبيط الاستثمار الخاص والأجنبي المباشر غير قانونية تقلل من ربحية المشاريع الإنتاجية

2. الفرضية المتعلقة بالعدالة التوزيعية (معامل جيني)

يؤدي ارتفاع مستويات الفساد إلى زيادة حدة التفاوت في توزيع الدخل (رفع قيمة معامل جيني)، حيث تتركز مكاسب الفساد في يد النخب السياسية والاقتصادية، بينما يتحمل الفقراء التكلفة الأكبر

يرتبط الفساد بانخفاض ملموس في معدل نمو دخل الفئات الأشد فقراً (ألا 20% الأدنى في المجتمع) مقارنة ببقية "الفئات، مما يعزز من ظاهرة "الفقر المزمن

3. الفرضية المتعلقة بالإنفاق العام والخدمات الاجتماعية

يعمل الفساد على تشويه هيكل الإنفاق الحكومي، حيث يميل المسؤولون لتوجيه الموارد نحو المشاريع الرأسمالية الضخمة التي تسهل فيها "العمولات"، وذلك على حساب قطاعات التعليم والصحة الأساسية التي تمثل شريان الحياة للفقراء

يقلل الفساد من فاعلية برامج شبكة الأمان الاجتماعي، مما يؤدي إلى تسرب موارد الدعم لغير مستحقيها وحرمان الفئات الهشة من الوصول العادل للخدمات

4. الفرضية المتعلقة بالسببية المتبادلة (الحلقة المفرغة)

بين الفساد والفقر؛ فالفساد يولد الفقر من خلال (Bidirectional Causality) توجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه
إعاقة النمو وتشويه التوزيع، والفقر بدوره يضعف قدرة المجتمع على المساءلة ويجبر المهمشين على الانخراط في
الفساد الصغير "كآلية للبقاء"

الفرضية المتعلقة بالدور المعدل للحكومة والمؤسسات 5.

تساهم جودة البيئة المؤسسية (مثل سيادة القانون واستقلال القضاء) (في تحويل أثر الفساد من "أداة تشحيم" محتملة
في المدى القصير إلى عائق بنيوي يتم كبحه، مما يقلل من الآثار الإفقارية للفساد
يؤدي التحول الرقمي وأتمتة الخدمات الحكومية إلى تقليل السلطة التقديرية للموظفين، مما يساهم في سد ثغرات الرشوة
وتحسين كفاءة الإنفاق العام الموجه للفقراء

الدراسات السابقة

دراسة جامعة الأردن (الأردن - سارة عبد السلام مزيد) 2021) 1.

"عنوان مقتبس/موضوع الدراسة: "أثر الفساد على مشكلات الفقر والبطالة في الأردن (دراسة حالة 2010-2020)

هدف الدراسة: دراسة العلاقة بين معدلات الفساد ومعدلات الفقر والبطالة في الأردن وتحليل العلاقة السببية بينهم خلال عقد من الزمن.

لربط المتغير المستقل (**Linear Regression Model**) المنهجية: استخدمت الدراسة نموذج الانحدار الخطي (الفساد (بالمغيرات التابعة) الفقر والبطالة)

أبرز النتائج: أثبتت وجود أثر طردي للفساد في زيادة معدلات الفقر؛ حيث يؤدي الفساد إلى تآكل الموارد وتشويه العدالة التوزيعية للدخل القومي، مما يعيق النمو ويؤدي لزيادة الحرمان الاجتماعي.

أوجه الاستفادة للبحث الحالي: تدعم هذه الدراسة "الفرضية الرئيسية" في بحثك حول دور الفساد في إعادة إنتاج دائرة الفقر وتعطيل مسارات النمو المستدام.

دراسة مصرية (القاهرة - بريهان عبد الغني) 2025) 2.

موضوع الدراسة: "استجابة الشركات الصغيرة والمتوسطة للفساد الصغير من قبل الموظفين العموميين: حالة جمهورية مصر العربية".

هدف الدراسة: استكشاف أشكال الفساد الصغير الذي تواجهه الشركات في مصر وتحليل الأبعاد المؤسسية التي تشكل استجابات هذه الشركات.

والمقابلات (**Qualitative, interpretive approach**) المنهجية: اعتمدت الدراسة على المنهج النوعي التفسيري المتعمقة.

أبرز النتائج: كشفت عن وجود أنماط استجابة تكيفية للفساد، وحذرت من أن الفساد الصغير يمثل عائقاً جوهرياً أمام استدامة ونمو الشركات، مما يقلل من فرص خلق الوظائف.

أوجه الاستفادة للبحث الحالي: تخدم هذه الدراسة "المحور الاجتماعي" في بحثك المتعلق بأثر "الفساد الصغير" في تعميق فقر القدرات وإعاقة الارتقاء الاقتصادي.

دراسة جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر - باجي عمران محمد) 2015) 3.

"موضوع الدراسة: "تأثير الفساد المالي في القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر (2003-2011)

هدف الدراسة: استقصاء مدى تأثير الممارسات الفاسدة داخل النظام المصرفي على مؤشرات النمو الاقتصادي الكلي والتقارير الصادرة عن (CPI) **المنهجية:** اعتمدت على الدراسة الوصفية الإحصائية باستخدام مؤشر مدركات الفساد. منظمة الشفافية الدولية.

أبرز النتائج: أكدت أن الفساد هو المتغير الأكثر تأثيراً بالسلب على النمو الاقتصادي في الجزائر، حيث يؤدي لخفض معدلات الاستثمار الأجنبي والمحلي.

أوجه الاستفادة للبحث الحالي: تدعم هذه الدراسة "الفرضية الأولى" في بحثك المتعلقة بالارتباط السلبي القوي بين تفشي الفساد ومعدلات نمو الناتج المحلي.

دراسة جامعة الأزهر (مصر - هشام مصطفى محمد سالم الجمال) 2014) 4.

موضوع الدراسة: "الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي".

هدف الدراسة: تحليل أثر الفساد على قنوات التنمية في الدول النامية وتقديم حلول مؤسسية وتشريعية للحد منه.

المنهجية: المنهج الوصفي التحليلي لمقارنة النظم الاقتصادية وتأثير الفساد الهيكلي عليها.

أبرز النتائج: خلصت إلى أن الفساد المنظم هو الأكثر خطورة لأنه يتغلغل في مؤسسات الدولة ويؤدي لصياح فرص التنمية لصالح نخب ضيقة.

أوجه الاستفادة للبحث الحالي: تفيد في صياغة "المنطلقات النظرية" لبحثك وتصنيف أنواع الفساد (كبير وصغير) وأثارها على الفقراء.

دراسة مركز تريندز للبحوث والاستشارات (إقليمية - رامي السيد فوزي) 2022) 5.

"موضوع الدراسة: "أثار الفساد على النمو الاقتصادي: مدخل تحليلي وتطبيقي".

هدف الدراسة: بحث أثر الفساد في النمو الاقتصادي في عينة واسعة من 156 دولة لبيان القنوات التي ينتقل عبرها الأثر.

المنهجية: (Panel Data) 2013 و 2019 دراسة قياسية تطبيقية اعتمدت على البيانات القياسية.

أبرز النتائج: أكدت أن تأثير الفساد في النمو هو تأثير غير مباشر يتشكل عبر قنوات الإطار المؤسسي والتشريعي. ويصبح الأثر سلبياً بوضوح في مستويات الفساد المتوسطة والمنخفضة.

أوجه الاستفادة للبحث الحالي: تدعم هدف بحثك المتعلق بـ "بحث القنوات الوسيطة" التي تؤثر من خلالها الحكومة على العلاقة بين الفساد والنمو.

دراسة جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر - رقية حساني) 2015) 6.

"موضوع الدراسة: الفساد الاقتصادي أبعاده وانعكاساته على النمو

هدف الدراسة: التعرف على مسببات الفساد الاقتصادي ومؤثراته الدولية وانعكاساته على توزيع الثروة في الدول النامية.

المنهجية: المنهج الوصفي النظري مع تحليل مقارن للمؤشرات الاقتصادية الدولية

أبرز النتائج: توصلت إلى أن غياب استقلال القضاء وحكم القانون يمثلان المرتع الخصب للفساد الذي يجهض جهود الحد من الفقر

أوجه الاستفادة للبحث الحالي: تعزز "الفرضية الخامسة" في بحثك المتعلقة بدور جودة البيئة المؤسسية في كبح الآثار الإفقارية للفساد

7. دراسة المجلس العربي للعلوم الاجتماعية (لبنان/إقليمي - عبد الرزاق الفارس) 2011.

"موضوع الدراسة: الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي

هدف الدراسة: تحليل مشكلة الفقر في المنطقة العربية وعلاقتها باختلال توزيع الدخل والفساد المؤسسي

المنهجية: تحليل بيانات وطنية مقارنة حول مستويات الدخل ومعامل جيني

أبرز النتائج: الفساد المؤسسي في المنطقة يؤدي إلى "استيلاء الدولة" على الموارد، مما يحرم الفئات الهشة من فوائد النمو ويجعل برامج الدعم غير فعالة

أوجه الاستفادة للبحث الحالي: تخدم "المحور المالي" في تساؤلات دراستك حول كيفية تشويه الفساد لهيكل الإنفاق العام الموجه للفقراء

8. دراسة جامعة المدينة (الجزائر - خليل عبد القادر) 2012.

"موضوع الدراسة: دراسة اقتصادية لظاهرة الفساد في الجزائر

هدف الدراسة: تقييم فعالية الميكانزمات المحلية والدولية المطبقة للحد من الفساد وأثر ذلك على المسار الاقتصادي

المنهجية: تحليل تقييمي لمؤشرات مدركات الفساد والتشريعات المحلية

أبرز النتائج: الفساد يتغذى على غياب الشفافية والمساءلة، والمرتبة المتدنية للدول العربية في مؤشرات الفساد تعكس فشل السياسات التنموية في استهداف الفقراء

أوجه الاستفادة للبحث الحالي: تساهم في تحليل "الفجوة المؤسسية" كأحد أسباب تعثر النمو في الدول محل الدراسة

9. دراسة جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر - حليمي حكيم) 2012.

"موضوع الدراسة: حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري

هدف الدراسة: تبيان كيف يمكن لمبادئ الحوكمة (الشفافية، المساءلة (أن تعمل كوقاية من الفساد المالي الذي يعيق الاستثمار.

المنهجية: منهج وصفي تحليلي لاستعراض مبادئ الحوكمة وتطبيقاتها

أبرز النتائج: الحوكمة السليمة هي الركيزة الأساسية لجذب الاستثمارات وتحقيق العدالة في توزيع عوائد النمو

أوجه الاستفادة للبحث الحالي: تدعم هدف دراستك "استكشاف دور الحوكمة" في تخفيف الآثار السلبية للفساد على النمو.

دراسة جامعة بغداد (العراق -) ابتهاج محمد رضا داود (2011) 10.

"موضوع الدراسة: الفساد الإداري وآثاره السياسية والاقتصادية مع الإشارة لتجربة العراق

هدف الدراسة: تحليل الانعكاسات السلبية للفساد الإداري على الاستقرار الاقتصادي ومعدلات الفقر في بيئات النزاع

المنهجية: دراسة حالة وصفية تحليلية للتداخل بين المؤسسات والفساد

أبرز النتائج: الفساد في الدول الهشة يمثل "قوة تدميرية" تحول الموارد العامة إلى ثروات خاصة للنخب، مما يضعف معدلات الفقر والبطالة

أوجه الاستفادة للبحث الحالي: تساهم في فهم "حالة الدول الهشة" (المحور الرابع في تساؤلات الدراسة) (وكيفية كسر حلقة الفساد فيها

دراسة جامعة الشيخ أنطا ديوب (السنغال -) فرانسوا جوزيف كابرال (2017) 11.

موضوع الدراسة: "مخاطر الفساد على النمو الاقتصادي والفقر: حالة دولة نامية" [257، 259]

هدف الدراسة: تحليل آثار الفساد على النمو الاقتصادي والرفاهية ومعدلات الفقر في السنغال كنموذج للدول النامية

لمحاكاة (Dynamic CGE Model) المنهجية: استخدم الباحث نموذج التوازن العام القابل للحساب الديناميكي

سيناريوهات تسرب الاستثمارات

أبرز النتائج: كشفت الدراسة أن تسرب 10% من الاستثمارات العامة بسبب الفساد يؤدي إلى انكماش النمو، وتدهور الرفاهية، وزيادة ملموسة في حدة الفقر

أوجه الاستفادة للبحث الحالي: توفر دليلاً كمياً مباشراً على العلاقة بين "تسرب الاستثمارات" و"تفاقم الفقر"، وهو ما يدعم محور "قنوات انتقال الأثر" في بحثك

دراسة جامعة أكسوم (إثيوبيا -) جيبريسيلاسي وآخرون (2024) 12.

"موضوع الدراسة: الفساد والنمو في دول أفريقيا جنوب الصحراء: هل تباين فعالية الحكومة يهم؟

هدف الدراسة: سد الفجوة البحثية حول التفاعل بين الفساد وفعالية الحكومة وأثرهما المشترك على اقتصاد 37 دولة أفريقية (2012-2022)

للتعامل مع مشكلات السببية العكسية والبيانات (system GMM) "المنهجية": اعتمدت على طريقة "العزوم المعممة المفقودة".

أبرز النتائج: أكدت الدراسة وجود أثر سلبي جوهري للفساد على النمو، وأثبتت أن تحسين فعالية الحكومة هو العامل الحاسم لتحديد هذا الأثر.

أوجه الاستفادة للبحث الحالي: تدعم "الفرضية الخامسة" المتعلقة بالدور المعدل للحكومة والمؤسسات في كبح جماح الفساد.

دراسة اقتصادية (باكستان - محمد عتيق الرحمن وآخرون) 2023. 13.

"موضوع الدراسة": علاقة الفساد بالنمو في اقتصادات الأسواق الناشئة: أدلة تجريبية باستخدام بيانات اللوحة.

هدف الدراسة: استكشاف أثر الفساد في أهم الأسواق الناشئة عالمياً التي تعاني من ضعف إنفاذ القانون.

لتحليل بيانات سنوية لـ 23 دولة ناشئة للفترة (Fixed Effect Model) "المنهجية": استخدام نموذج التأثيرات الثابتة (1997-2020).

أبرز النتائج: خلصت الدراسة إلى أن الفساد في القطاعين العام والخاص يعيق التوسع الاقتصادي ويقوض فعالية الحكومة بشكل مباشر.

أوجه الاستفادة للبحث الحالي: تعزز من شمولية بحثك عبر تقديم أدلة من "الأسواق الناشئة"، مما يساعد في المقارنة بين الدول النامية والاقتصادات الصاعدة.

دراسة جامعة تامبيري (فنلندا - كورامودو كيتا) 2017. 14.

"موضوع الدراسة": هل يؤثر الفساد على الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج؟ تحليل تجريبي.

وأثر العبء الضريبي (TFP) "هدف الدراسة": بحث كيفية وصول أثر الفساد إلى النمو عبر قناة "الإنتاجية الكلية على هذه العلاقة.

لقياس الإنتاجية في عينة دولية واسعة (Solow residual) "المنهجية": تحليل قياسي لمتغير "بواقي سولوه

،% **أبرز النتائج:** أثبتت أن زيادة الانحراف المعياري للفساد بمقدار وحدة واحدة ترتبط بانخفاض الإنتاجية بنسبة 0.01. وأن زيادة الضرائب تفاقم هذا الأثر السلبي.

أوجه الاستفادة للبحث الحالي: تفسر هذه الدراسة "ميكانيكا" تراجع النمو الواردة في أهداف بحثك عبر قناة الإنتاجية والعبء المالي.

دراسة جامعة برونييل لندن (بريطانيا - كامبوس وآخرون) 2015) 15.

"موضوع الدراسة: الفساد والنمو الاقتصادي: مسح قياسي للأدلة

هدف الدراسة: تقديم تقييم شامل ومنهجي للعلاقة بين الفساد والنمو عبر مراجعة شاملة للأدبيات المنشورة وغير المنشورة.

1. 460 تقديرًا قياسيًّا من 41 دراسة مختلفة (Meta-analysis) "المنهجية: استخدام تقنية "التحليل الميتا

أبرز النتائج: أكدت أن الأثر السلبي للفساد على النمو هو أثر حقيقي وأصيل وليس نتيجة لتحيز النشر، وأن الانفتاح التجاري والمؤسسات القوية يقللان من هذا الأثر

أوجه الاستفادة للبحث الحالي: تعطي بحثك "ثقلًا مرجعيًّا" عبر الاستشهاد بدراسة شاملة تؤكد صحة فرضياتك على مستوى عالمي

المنطلقات النظرية للدراسة

المحور الأول: المنظور المؤسسي (الخلل في عقد التفويض)

نموذج "الوكيل والأصيل" الموسع

حيث يقوم (Principal-Agent Relationship) ينطلق التحليل المؤسسي للفساد من إطار علاقة الوكيل والأصيل المجتمع أو الدولة بدور "الأصيل" الذي يفوض السلطة إلى المسؤول أو الموظف العام "الوكيل" لإدارة الموارد العامة وتحقيق الصالح العام. غير أن هذه العلاقة بطبيعتها غير متكافئة، إذ يمتلك الوكيل معلومات وسلطة تنفيذية أكبر من (Information Asymmetry) الأصيل، مما يخلق ما يعرف بـ عدم تماثل المعلومات.

في هذه البيئة المؤسسية يظهر الفساد عندما تتوافر ثلاثة شروط أساسية

1. سلطة تقديرية واسعة تمكن المسؤول من اتخاذ قرارات فردية دون ضوابط واضحة.
2. احتكار تقديم الخدمة أو المورد بحيث لا يوجد بديل للمواطن أو المستثمر.
3. ضعف نظم الرقابة والمساءلة سواء المؤسسية أو المجتمعية.

عند اجتماع هذه العوامل تتحول الوظيفة العامة تدريجياً من أداة لتنفيذ السياسات العامة إلى وسيلة لتحقيق مكاسب ويؤدي ذلك إلى خلق ما يسمى بـ الانحراف الوظيفي للمؤسسات العامة (Private Rent Extraction) خاصة حيث تصبح القرارات الإدارية مدفوعة بالمصلحة الفردية بدلاً من المصلحة العامة

(State Capture) "ظاهرة" استيلاء الدولة

في المراحل المتقدمة من الفساد المؤسسي، لا يقتصر الانحراف على مستوى التنفيذ الإداري، بل يمتد إلى مرحلة صناعة القوانين والسياسات نفسها. هنا تظهر ظاهرة "استيلاء الدولة"، وهي حالة تتمكن فيها مجموعات اقتصادية أو سياسية محدودة من إعادة تشكيل البيئة التشريعية والتنظيمية بما يخدم مصالحها الخاصة

وتتجلى هذه الظاهرة في عدة صور

- * تعديل قوانين الاستثمار أو الضرائب بما يمنح مزايا احتكارية لشركات محددة
- * توجيه سياسات الدعم والإنفاق العام لصالح قطاعات مرتبطة بالنخب الحاكمة
- * تعطيل آليات المنافسة العادلة في السوق

تدعم النمو والتنمية (Inclusive Institutions) نتيجة لذلك تتحول المؤسسات الاقتصادية من مؤسسات شاملة، تستهدف تحويل الموارد العامة إلى أرباح خاصة للنخب (Extractive Institutions) إلى مؤسسات استخلاصية. وهو ما يؤدي إلى تشوه هيكلي في الاقتصاد ويقوض فرص النمو الشامل

المحور الثاني: نظرية السعي وراء الربح وتشويه تخصيص الموارد

تآكل الإنتاجية والابتكار

إلى أن الفساد يدفع الأفراد والشركات إلى تحويل (**Rent-Seeking Theory**) تشير نظرية السعي وراء الربح جهودهم من الأنشطة الإنتاجية إلى أنشطة تهدف إلى الحصول على امتيازات احتكارية أو موارد عامة دون إنتاج حقيقي.

فبدلاً من الاستثمار في

تطوير التكنولوجيا *

تحسين الإنتاجية *

توسيع الأسواق *

يتجه الفاعلون الاقتصاديون إلى المنافسة للحصول على

تراخيص احتكارية *

إعفاءات ضريبية خاصة *

عقود حكومية غير تنافسية *

ويؤدي ذلك إلى استنزاف الموارد الاقتصادية في أنشطة غير منتجة، مما يخفض الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج ويبطئ معدل النمو الاقتصادي طويل الأجل (**Total Factor Productivity – TFP**)

انحراف المواهب

ففي (**Talent Misallocation**) من الآثار الأقل وضوحاً ولكن الأكثر خطورة للفساد ما يسمى بانحراف المواهب البيئات الفاسدة تصبح العوائد الاقتصادية المرتبطة بالوصول إلى السلطة أو النفوذ أعلى بكثير من العوائد المرتبطة بالابتداع أو الابتكار.

نتيجة لذلك

يفضل أصحاب الكفاءات العمل في البيروقراطية أو الوساطة السياسية *

يقل عدد رواد الأعمال الحقيقيين *

تتراجع القدرة الابتكارية للاقتصاد *

هذا التحول في مسار المواهب يؤدي إلى إضعاف القاعدة الإنتاجية للاقتصاد ويؤثر سلباً على قدرته التنافسية في المدى الطويل.

"المحور الثالث: جدلية "الرمل" و"التشحيم" ونموذج "للصوص المستقرين"

(Grease vs Sand Debate) "فرضية "الرمل في العجلات

في الأدبيات الاقتصادية يدور نقاش طويل حول تأثير الفساد على كفاءة الاقتصاد. الرأي السائد يطلق عليه فرضية: "الرمل في العجلات"، حيث يُنظر إلى الفساد باعتباره عاملاً يعرقل عمل المؤسسات الاقتصادية من خلال

زيادة تكاليف المعاملات الاقتصادية *

إبطاء الإجراءات الإدارية *

خلق حالة من عدم اليقين القانوني والتنظيمي *

وتشير الدراسات إلى أن البيروقراطيين في الأنظمة الفاسدة قد يتعمدون تعقيد الإجراءات الإدارية وخلق ما يعرف بـ "من أجل ابتزاز المواطنين والشركات للحصول على رشاوى (Red Tape) الأشرطة الحمراء

"فرضية "التشحيم"

والتي ترى أن ،(Greasing the Wheels) "في المقابل ظهرت فرضية أقل انتشاراً تعرف بـ "تشحيم العجلات". الرشوة قد تساعد في تجاوز البيروقراطية الجامدة وتسريع المعاملات في الأنظمة شديدة التعقيد

غير أن الأدلة التجريبية الحديثة تشير إلى أن هذه الفرضية قصيرة الأجل ومضللة، لأن وجود الرشوة يدفع البيروقراطية إلى خلق مزيد من التعقيدات لضمان استمرار تدفق المدفوعات غير القانونية

(Stationary Bandits) "نموذج" اللصوص المستقرين

لفهم ظاهرة النمو الاقتصادي في بعض الدول رغم وجود مستويات من الفساد، قدمت الأدبيات الاقتصادية نموذج اللصوص المستقرين

يفرق هذا النموذج بين نوعين من الفاعلين الفاسدين

1. اللص الجوال (Roving Bandit)

يسعى إلى نهب الموارد بسرعة دون الاهتمام باستدامة الاقتصاد، وهو نمط شائع في الدول الهشة أو غير المستقرة سياسياً

2. اللص المستقر (Stationary Bandit)

يفرض "ضريبة غير رسمية" على الاقتصاد لكنه يحافظ على حد أدنى من الاستقرار والنمو لضمان استمرار تدفق العوائد في المستقبل

هذا النموذج استخدم لتفسير بعض التجارب في شرق آسيا حيث وُجد فساد منظم لكنه مقترن بدولة قوية قادرة على فرض الاستقرار الاقتصادي.

المحور الرابع: التفاعل الديناميكي بين الفساد والفقير (الحلقة المفرغة)

قناة الإنفاق العام وفق القدرات

يؤثر الفساد بشكل مباشر على الفقراء من خلال تشويه أولويات الإنفاق الحكومي. ففي الأنظمة الفاسدة تميل الحكومات إلى تفضيل المشاريع الكبيرة ذات الميزانيات الضخمة مثل:

مشروعات البنية التحتية الكبرى *

صفقات الدفاع *

المشروعات العقارية *

وذلك لأن هذه القطاعات توفر فرصاً أكبر للاختلاس أو العمولات. في المقابل يتم إهمال القطاعات الاجتماعية الأساسية مثل:

التعليم *

الرعاية الصحية *

شبكات الحماية الاجتماعية *

حيث يفتقر الأفراد إلى التعليم والمهارات، (Capability Poverty) ويؤدي ذلك إلى نشوء ما يعرف بـ فقر القدرات. التي تمكنهم من تحسين أوضاعهم الاقتصادية

السببية ثنائية الاتجاه بين الفقر والفساد

تشير الأدبيات الحديثة إلى وجود علاقة سببية متبادلة بين الفساد والفقير:

الفساد يؤدي إلى ضعف الخدمات العامة وتراجع فرص العمل، مما يزيد معدلات الفقر *

الفقر بدوره يضعف قدرة المجتمع على مراقبة السلطة أو المطالبة بالشفافية *

كما يضطر الفقراء في كثير من الأحيان إلى دفع رشاوى صغيرة للحصول على خدمات أساسية مثل العلاج أو التعليم (Petty Corruption) أو استخراج الوثائق الرسمية، وهو ما يعرف بـ الفساد الصغير.

علاوة المخاطر على الاستثمار الصغير

في البيئات التي ينتشر فيها الفساد، يواجه الأفراد وخاصة الفقراء درجة أعلى من عدم اليقين الاقتصادي. فالمستثمر الصغير قد يواجه:

طلبات رشوة غير متوقعة *

تغييرات تنظيمية مفاجئة *

صعوبات في حماية الملكية أو تنفيذ العقود *

لذلك يضطر المستثمرون إلى إضافة ما يسمى علاوة المخاطر المؤسسية إلى قراراتهم الاقتصادية، مما يقلل من

معدلات الادخار *

إنشاء المشاريع الصغيرة *

الاستثمار المحلي *

حيث يعزز كل (Poverty–Corruption Trap) وفي النهاية يؤدي ذلك إلى ترسيخ ما يعرف بـ فخ الفقر والفساد. منهما الآخر في حلقة مفرغة تعيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية

المنهجية وطرق البحث

يهدف هذا النموذج على التعرف على أثر ممارسة مقاومة التغير بأبعاد هذه الممارسة علي بيئات العمل الإدارية في المنشآت المنفعية في مدينة الرياض من خلال المتغيرات التالية

المتغير المستقل : مقاومة التغير -

المتغير التابعة : أسباب مقاومة التغير، أشراك العاملين علي تنفيذ التغير في مرحلة التخطيط له، دعم المديرين -

تتمثل الدوافع الجوهرية لإجراء هذه الدراسة في السعي نحو تقديم مساهمة علمية فاعلة تهدف إلى تأصيل مفهوم مقاومة التغير الإداري 'إزالة الغموض المفاهيمي واللبس الذي قد يكتنفه داخل المنظمات الإدارية في القطاعين العام' والخاص. كما يسعى البحث إلى المساهمة في تذليل التحديات المعرفية المرتبطة بفهم هذا المفهوم المحوري في الفكر الإداري المعاصر.

القائم على المسح، (Analytical-Synthetic Approach) منهجياً، تتبنى الدراسة المنهج التحليلي التركيبي الشامل والتحليل النظري للأدبيات السابقة والمقالات العلمية الرصينة في هذا المجال. ويقوم هذا المنهج على المزوجة بين استقصاء البيانات النظرية المتوفرة وبين الرؤى التحليلية المستمدة من الخبرات الميدانية المتراكمة، وذلك لبناء إطار فكري متكامل يسهم في تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها البحثية.

وينطلق هذا التوجه البحثي من القناعة العلمية الراسخة بأهمية مفهوم مقاومة التغير كمدخل أساسي للارتقاء بمستوى الإنتاجية وتحقيق مخرجات مؤسسية ذات جودة عالية. وقد شكلت القراءات والاجتهادات البحثية المتعمقة في هذا السياق ركيزة أساسية لتطوير البناء المعرفي للباحث، مما انعكس بشكل مباشر على الجوانب التطبيقية والعملية لهذا البحث.

: أدوات الدراسة

أولاً: الاستبيان

يُعد الاستبيان الأداة الأساسية للحصول على البيانات الأولية، خاصة عند دراسة "الفساد الصغير" أو آراء أصحاب المصلحة.

تصميم الاستبيان: يتم صياغة أسئلة تقيس "مدرجات الفساد" لدى عينة الدراسة (مثل أصحاب الشركات الصغيرة أو الأسر الفقيرة) ومدى تأثير الرشوة على وصولهم للخدمات الأساسي

المحاور: يشمل عادةً محاور تقيس المتغير المستقل (ممارسات الفساد) والمتغيرات التابعة (مستوى الدخل، البطالة، جودة الخدمات التعليمية والصحية).

الصدق والثبات: يجب عرض الاستبيان على محكمين لضمان صدقه، واستخدام معامل "ألفا كرونباخ" لضمان ثبات الأداة قبل توزيعه.

(أداة التحليل الإحصائي) SPSS ثانياً: برنامج

هو البرنامج الأكثر شيوعاً في العلوم الاجتماعية لتحويل البيانات الخام إلى مؤشرات إحصائية تدعم فروض دراستك الإحصاء الوصفي: يستخدم لوصف عينة الدراسة من حيث المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات النمو والفقير.

لقياس حجم (Linear Regression) "اختبار الفروض: من خلال البرنامج، هنقدر تعمل "تحليل الانحدار الخطي الأثر اللي ببسببه الفساد على معدلات النمو الاقتصادي

الارتباط السببي: يساعد البرنامج في الكشف عن قوة العلاقة الطردية أو العكسية بين زيادة معدلات الفساد واتساع فجوة الفقر (معامل جيني).

الجدول والأشكال: البرنامج يقوم بإنشاء الجداول والرسوم البيانية اللي بتوضح "فخ الفساد والفقير" بشكل بصري دقيق يسهل مناقشته.

حدود الدراسة

أولاً: الحدود الموضوعية (نطاق المتغيرات والظواهر)

تعريف وتشخيص الفساد: تقتصر الدراسة على تحليل الفساد المؤسسي بمعناه الواسع وهو "إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة". ويشمل ذلك التمييز بين "الفساد الكبير" الذي تمارسه النخب السياسية، و"الفساد الصغير" أو البيروقراطي الذي يواجهه المواطنون في الحصول على الخدمات العامة. كما يركز البحث على الفساد المالي في القطاعات الحيوية مثل القطاع المصرفي وعقود البنية التحتية.

قياس النمو الاقتصادي: تلتزم الدراسة باستخدام معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد كمعيار أساسي وتراكم رأس (TFP) لقياس الأداء الاقتصادي. كما تتوسع في بحث أثر الفساد على "الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج" المال المادي والبشري.

أبعاد الفقر وعدم المساواة: يتحدد نطاق دراسة الفقر من خلال منظور "فقر القدرات" الذي يمثله مؤشر التنمية البشرية بدلاً من الاعتماد فقط على مقاييس الدخل. كما يتم التركيز موضوعياً على "معامل جيني" لقياس أثر الفساد، (HDI) في تشويه توزيع الدخل وزيادة الفجوة بين الطبقات.

القنوات الوسيطة: تنحصر الدراسة في تحليل قنوات محددة لانتقال الأثر، وهي: قناة الاستثمار، وقناة الإنفاق العام (خاصة التعليم والصحة)، وقناة الفعالية المؤسسية.

ثانياً: الحدود المكانية (نطاق العينة الجغرافية)

الدول النامية والأسواق الناشئة: تركز الدراسة مكانياً على عينة من الدول النامية التي تعاني من "أنظمة إنفاذ قانون هشة" ومستويات فساد متباينة. ويشمل ذلك مقارنة إقليمية بين دول أفريقيا جنوب الصحراء ودول شرق وجنوب آسيا. "لفهم" المفارقة الآسيوية.

يتم إلقاء اهتمام خاص لدول هذا الإقليم (مثل مصر، الأردن، الجزائر): (MENA) إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نظراً لخصوصية الهياكل المؤسسية فيها وتأثيرها بالصراعات والهشاشة الاجتماعية.

والدول ذات الدخل (LICs) تصنيفات الدخل: تلتزم الدراسة بحدود تصنيف البنك الدولي للدول منخفضة الدخل المتوسط لضمان دقة المقارنات القياسية.

ثالثاً: الحدود الزمانية (الإطار الزمني للبيانات)

الفترة الزمنية المختارة: تغطي الدراسة السلسلة الزمنية الممتدة من عام 2010 إلى عام 2025. تم اختيار هذه الفترة لأنها تمثل مرحلة "التحول الرقمي الكبرى" في الحوكمة، وشهدت صدور تقارير ومؤشرات مدركات فساد محدثة تتبع منهجيات علمية أكثر دقة.

تطور الأنظمة: تهدف هذه الحدود الزمانية إلى مراقبة أثر الإصلاحات الهيكلية وسياسات "التكيف الاقتصادي" التي طبقتها العديد من الدول النامية تحت إشراف المؤسسات الدولية.

رابعاً: الحدود المنهجية (الأدوات والقيود الإحصائية)

"النماذج القياسية: تلتزم الدراسة بالمنهج الاستنباطي والقياسي، باستخدام نماذج متقدمة مثل "طريقة العزوم المعممة لدراسة العلاقات طويلة الأمد **ARDL** للتعامل مع مشكلة السببية العكسية، ونماذج (**System GMM**)

، (**WDI, WGI**) مصادر البيانات الدولية: تنحصر الدراسة في البيانات المستمدة من قاعدة بيانات البنك الدولي (**CPI**) وصندوق النقد الدولي، ومنظمة الشفافية الدولية

محدودية المؤشرات: تقرر الدراسة بحدود منهجية تتعلق بطبيعة "مؤشرات مدركات الفساد" التي تعتمد على الانطباعات والخبرات المبلغ عنها بدلاً من الوقائع القابلة للقياس الكمي المباشر، وهو قيد متأصل في دراسات الفساد عالمياً

الاستجابات التكيفية: تركز المنهجية النوعية (في حال استخدامها) على استجابات الشركات الصغيرة والمتوسطة لفساد الموظفين العموميين، مع مراعاة القيود المتعلقة بسرية المعلومات في هذه البيانات

خامساً: الحدود النظرية والمؤسسية

الأطر النظرية: تقتصر الدراسة على اختبار فرضية "الرمل في العجلات" مقابل فرضية "تشحيم العجلات" في سياق جودة المؤسسات

جودة الحوكمة: يتم التركيز على أبعاد محددة للحوكمة وهي: فعالية الحكومة، سيادة القانون، والقدرة التنظيمية كمتغيرات معدلة للعلاقة بين الفساد والنمو

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

- باجي، عمران محمد (2015). (تأثير الفساد المالي في القطاع المصرفي على النمو الاقتصادي في الجزائر) (2003-مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر). (2011)
- الجمال، هشام مصطفى محمد سالم (2014). (الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي. كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، مصر
- حساني، رقية (2015). (الفساد الاقتصادي أبعاده وانعكاساته على النمو. مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بيسكرة، الجزائر
- خليل، عبد القادر (2012). (دراسة اقتصادية لظاهرة الفساد في الجزائر. مداخلة منشورة، جامعة المدية، الجزائر
- الفارس، عبد الرزاق (2011). (الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان
- فوزي، رامي السيد (2022). (آثار الفساد على النمو الاقتصادي: مدخل تحليلي وتطبيقي. مركز تريندز للبحوث والاستشارات، الإمارات العربية المتحدة
- مزيد، سارة عبد السلام (2021). (أثر الفساد على مشكلات الفقر والبطالة في الأردن) (دراسة حالة 2010-2020) قسم علم الاجتماع، جامعة الأردن

(Sorted Alphabetically) ثانياً: المراجع الأجنبية

- Acemoglu, D., & Verdier, T. (1998). Property Rights, Corruption and the Allocation of Talent: A General Equilibrium Approach. *The Economic Journal*, 108(450), 1381-1403.
- Aidt, T. S., Dutta, J., & Sena, V. (2008). Governance regimes, corruption and growth: Theory and evidence. *Journal of Comparative Economics*, 36(2), 195-220.
- Bardhan, P. (1997). Corruption and Development: A Review of Issues. *Journal of Economic Literature*, 35(3), 1320-1346.
- Cabral, F. J. (2017). Risk of Corruption for Economic Growth and Poverty: The Case of a Developing Country. *Risk Governance and Control: Financial Markets & Institutions*, 7(2), 129-139.
- Campos, N. F., Dimova, R., & Saleh, A. (2015). Corruption and Economic Growth: An Econometric Survey of the Evidence. *Brunel University London Research Archive*.

Gebresilassie, Y. H., Gebrihet, H. G., & Woldu, G. T. (2024). Corruption and growth in Sub Saharan African countries: Do differences in government effectiveness matter? *Journal of Social Economics Research*, 11(1), 45–59.

Gupta, S., Davoodi, H., & Alonso-Terme, R. (2002). Does Corruption Affect Income Inequality and Poverty? *Economics of Governance*, 3(1), 23–45.

Mauro, P. (1995). Corruption and Growth. *The Quarterly Journal of Economics*, 110(3), 681–712.

North, D. C. (1990). *Institutions, Institutional Change and Economic Performance*. Cambridge University Press.

Tanzi, V., & Davoodi, H. (1997). Corruption, Public Investment, and Growth. IMF Working Paper, WP/97/139.

Transparency International (2025). *Corruption Perceptions Index 2025: Findings and Insights*. News and Reports Section.

Ugur, M., & Dasgupta, N. (2011). Evidence on the economic growth impacts of corruption in low-income countries and beyond: a systematic review. London: EPPI-Centre, University of London.

World Bank (1997). *Helping Countries Combat Corruption: The Role of the World Bank*. Washington, D.C: World Bank Group.

ثالثاً: المصادر والبيانات الدولية

قاعدة بيانات البنك الدولي لمؤشرات التنمية العالمية (WDI):

مؤشرات الحوكمة العالمية للبنك الدولي (WGI):

تقارير منظمة الشفافية الدولية (CPI):